2016

قياس وتحليل مدى فاعلية السياسة الجمركية في تخفيف العجز التجاري في مصر

د. عبد الله رمضان توفيق

مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

1- مقدمة

يعاني الاقتصاد المصري من عجزٍ متزايدٍ فى الميزان التجارى السلعى بصورة مزمنة، ولكن من الملاحظ زيادة قيمة العجز بشكل كبير خلال الفترة (2015-2011)، الأمر الذى يرجع بصورة واضحة إلى زيادة قيمة الواردات المصرية خلال تلك الفترة، وما من شك فى أن هذا العجز قد أسهم بشكل كبير فى الانخفاض الشديد الذى أصاب قيمة العملة المحلية، وكذا ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير مما أثر سلباً على مستوى المعيشة.

ولما كانت زيادة قيمة الواردات أحد الأسباب المهمة خلف زيادة عجز الميزان التجارى، فقد عمدت الحكومة المصرية إلى اتباع حزمة من الإجراءات لمحاولة كبح جماح الاستيراد، ومن بين هذه الإجراءات زيادة معدلات التعريفة الجمركية على مجموعة مختارة من الواردات السلعية المصرية، ومن بين هذه التعديلات القرار رقم (184) لسنة 2013 والصادر فى الجريدة الرسمية فى العدد (12) بتاريخ 12 مارس2013، والتعديل التالى له بالقرار رقم (25) لسنة 2016 والصادر فى الجريدة الرسمية العدد (3) فى 26 يناير 2016.

وبمراجعة تاريخ التعديلات الجمركية فى مصر، يلاحظ أن السياسة التجارية فى مصر، فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية عملت عبر عقود مضت على تخفيف القيود الجمركية تنفيذاً لالتزامات مصر الدولية فى مجال تحرير التجارة، إلا أن التعديلين الأخيرين قد اعتمدا سياسة مغايرة لما سبق بيانه، وفقاً لتغيرُّ الظروف الاقتصادية فى مصر خلال تلك الفترة، ويهدف هذا البحث إلى اختبار أثر هذه القرارات على تخفيف العجز فى الميزان التجارى السلعى، من خلال تحليل الأثر على كمية الواردات من السلع التى خضعت للزيادة فى التعريفة الجمركية، لبيان مدى فاعلية استخدام السياسة الجمركية فى تقييد الواردات، خاصةً فيما يتعلق بالسلع الكمالية.

وتتمثل مشكلة البحث في بحث أثر زيادة التعريفة الجمركية كأحد أدوات السياسة التجارية على تخفيف العجز فى الميزان التجارى، من خلال تخفيض قيمة الواردات، عبر تخفيض كميتها، وذلك فى ضوء الآثار المتداخلة لكلٍّ من مرونة الطلب السعرية والدخلية على السلع الكمالية، ودور الاتفاقات التجارية التى تبرمها مصر، والإعفاءات الجمركية، وما ينجم عنها من آثار تحويل للتجارة، وبالتالى تقدم هذه المتغيرات الناقلة للأثر مصدراً للتشكك فى حتمية أثر التعريفة الجمركية على كمية الواردات من السلع الكمالية.

وترجع أهمية البحث إلى أنه يقدم تحليلاً علمياً يمكن الاستناد إليه عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بأدوات السياسة التجارية، وتحديد مدى فاعلية أدوات السياسة الاقتصادية فى تحقيق أهدافها المبتغاة من زاوية، وكذا التنبؤ بالآثار الجانبية لهذه القرارات على باقى المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

ويقوم البحث على **فرضية رئيسة** هى: من غير المتوقع أن يؤدى زيادة التعريفة الجمركية على السلع المستوردة إلى خفض كمية الواردات منها.

ويعتمد **منهج البحث** على لكلٍ من الأسلوب النظرى والتحليلى، بحيث يتم الاعتماد على الأسلوب الأول عند التعرض إلى أسباب زيادة التعريفة الجمركية، وآثارها المتوقعة، كما سيتم الاعتماد على الأسلوبين التحليلى والإحصائى عند قياس أثر رفع التعريفة الجمركية على كمية الواردات.

وتشتمل خطة البحث على ما يلي:

1- المقدمة، والتي تحتوى على مشكلة البحث، وأهميته، وهدفيه، وفرضيتيه ومنهجيته
2- تحليل الميزان التجارى السلعى فى مصر (2005-2015)
3- السياسة الجمركية وعجز الميزان التجارى.
4- أهداف زيادة التعريفة الجمركية.
5- قياس أثر زيادة التعريفة على كمية الواردات.
6- أسباب عدم فاعلية السياسة الجمركية فى خفض الواردات المصرية.
7- الخلاصة والتوصيات.

1- تحليل الميزان التجارى السلعى فى مصر (2004-2015):

يقصد بالميزان التجارى السلعى الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال نفس الفترة، وبتتبع قيم المتغيرات الثلاث في خلال الفترة (2004-2015) يلاحظ زيادة قيمة العجز فى الميزان التجارى السلعى بشكل كبير حيث تضاعفت قيمة العجز خلال فترة التحليل عشرة أضعاف من 5.1 مليار دولار عام 2004 إلى 52.3 مليار دولار عام 2015، وما من شك أن ذلك انعكاساً لأداء لكلٍ من الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة، ويوضح الجدول رقم (1) تطور لكلٍ من الصادرات والواردات السلعية وكذلك صافى الميزان التجارى السلعى خلال الفترة (2004-2015).

جدول رقم (1)

تطور عجز ميزان التجارة السلعية فى مصر خلال الفترة (2005-2014)

القيمة بالألف دولار أمريكى						
2009	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**البند**
44912463	**52751022**	**27031271**	**20593991**	**19811938**	**12,841,089**	**الواردات**
24182270	**25966761**	**16167275**	**13719963**	**10645562**	**7,680,182**	**الصادرات**
-20730193	**-26784261**	**-10863996**	**-6874028**	**-9166376**	**-5160907**	**ميزان التجارة السلعية**
2015	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**البند**
74,361,267	**71337744**	**66666449**	**69865552**	**62282017**	**53003406**	**الواردات**
21,967,323	**26812196**	**28779409**	**29417006**	**31582439**	**26331836**	**الصادرات**
-52393944	**-44525548**	**-37887040**	**-40448546**	**-30699578**	**-26671570**	**ميزان التجارة السلعية**

المصدر: إحصاءات قاعدة البيانات الدولية UNCOMTRADE - ITC -

http://www.trademap.org

ويتضح من البيانات الواردة فى جدول رقم (1) أن قيمة العجز خلال الفترة (2004-2010) تزايدت بشكل مستمر، حيث زادت قيمته من 5.2 مليار دولار عام 2004 إلى 26.6 مليار دولار عام 2010، ومع ذلك فإن نسبة العجز لإجمالى قيمة الواردات كمتوسط خلال الفترة بلغت 43%، وكانت أقصى قيمة لها 50% خلال نفس الفترة، والملاحظ أن هذه النسبة ارتفعت بشكل كبير منذ عام 2011، حيث بلغت 50% عام 2011، وزادت إلى 57% عام 2012، وإلى 62% عام 2014، ثم وصلت إلى 70% عام 2015، بقيمة عجز حوالى 52.3 مليار دولار وإجمالى واردات 74.3 مليار دولار، ولاشك أن تفاقم العجز فى ميزان التجارة السلعية يرجع إلى اتساع الفجوة بين معدل زيادة الصادرات ومعدل نمو الواردات، وبالتالى انخفاض معدل تغطية الواردات من خلال الصاردات، والشكل رقم (1) يوضح المقارنة بين نمو الصادرات والوارات على أساس سنوى.

شكل رقم (1)

تطور قيم الصادرات والواردات السلعية في خلال الفترة (2004-2015)

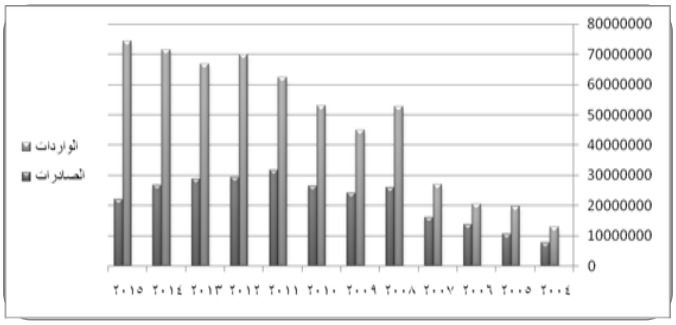

المصدر: تم تصميمه اعتماداً على بيانات UNCOMTRADE - ITC

ومما سبق يتضح أن عجز ميزان التجارة السلعية ليس بظاهرة جديدة على الاقتصاد المصرى، ولكن الجديد هو تفاقم العجز بالشكل الذى لم تفلح معه فوائض باقى الموازين الفرعية الأخرى فى ميزان المدفوعات فى الحفاظ على حجم الاحتياطيات الأجنبية، أو الحفاظ على قيمة الجنيه المصرى من الانخفاضات المتتالية التى أصابته منذ عام 2012 ، ويوضح الشكل رقم (2) تطور عجز ميزان التجارة السلعية في خلال الفترة (2004-2015).

شكل رقم (2)

تطور قيم صافى الميزان التجارى السلعى فى خلال الفترة (2004-2015)

المصدر: تم تصميمه اعتماداً على بيانات UNCOMTRADE – ITC

وأمام هذه الزيادة فى قيمة العجز التجارى، وما نتج عنها من آثار على حجم الاحتياطى وقيمة العملة المحلية، وكذلك على معدلات التضخم، اتجهت السياسة التجارية إلى استخدام أداة التعريفة الجمركية من خلال زيادتها على مجموعة من السلع الكمالية بهدف تخفيض حجم الواردات.

2- السياسة الجمركية وعجز الميزان التجارى

1/3 أثر السياسة الجمركية

منذ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT فى عام 1947، ولد معها نظاماً تجارياً يهدف إلى تخفيف أو ربما إلغاء القيود الجمركية، وهو الاتجاه الذى تم تعزيزه بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وتحول الدول الاشتراكية نحو نظام السوق، ومع بداية منظمة التجارة العالمية WTO فى عام 1995، زاد الاتجاه التحررى للتجارة بشكل أكبر[1]. وقد ساهمت هذه العوامل فى أن الأدبيات قد

[1] Przemyslaw Kowalski (2005), "Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries Government Revenue", OECD Trade Policy Working Paper Series, No.18, P, 4

ركزت بشكل كبير على آثار تحرير التجارة، ولذلك توجد ندرة فى الأدبيات الحديثة التى تتناول آثار تقييد التجارة خاصةً فيما يتعلق بدورها فى تخفيف عجز الميزان التجارى، وغالباً ما اتسم تناول هذه النقطة بدحض فكرة وجود أى منافع لاستخدام التعريفة الجمركية من خلال تحليل الآثار التشويهية الناتجة عن استخدام التعريفة الجمركية[2].

وبشكل عام يمكن القول بأن الآثار الاقتصادية الكلية للتعريفة الجمركية تتسم بالغموض وعدم التأكد، فلا يوجد اتفاق عام بأن الزيادة فى معدلات التعريفة الجمركية تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى، أو تحسين الميزان التجارى من خلال تخفيض الواردات، حيث إن الأمر يعتمد على العديد من المحددات الحاكمة للعلاقة والناقلة للآثار، ومن بينها مدى مرونة العرض المحلى، ومدى وجود بدائل للمنتجات المحلية، ومدى مرونة العرض والطلب سعرياً ودخلياً[3].

فوفقاً لدراسة (Flatter, 2003)[4]، فإن استخدام السياسة الجمركية بهدف تحسين وضع ميزان التجارة السلعية من خلال زيادة التعريفة الجمركية على الواردات مجتمعة ربما يكون لها أثر مبدئى فى خفض الطلب على الواردات، وزيادة الطلب على بدائل الاستيراد المحلية، ولكن الأثر غير المباشر يظهر على تكلفة الإنتاج المحلى بسبب زيادة أسعار المدخلات الصناعية المستوردة، مما ينتج عنه تخفيض لمستوى تنافسية الصادرات سعرياً، وبالتالى قد تلغى الآثار غير المباشرة على الصادرات، الآثار المباشرة على الواردات، ويكون الأثر النهائى على الميزان التجارى ضئيل أو ربما غير موجود.

وبالتالى تقترح هذه الدراسة اتباع هيكل التعريفة المتصاعدة Cascading Tariff Structures، وهو من النماذج الشائعة فى التطبيق العملى فى العديد من الدول النامية ومن بينها مصر، بحيث تتنوع فئات التعريفة بين السلع الأولية والرأسمالية والوسيطة وتامة الصنع، ووفقاً لهذا الهيكل يتم فرض أقل المعدلات الضريبية على السلع الأولية والرأسمالية، وتطبق فئات متوسطة على مدخلات الإنتاج الوسيطة، وتكون أعلى فئات على الواردات من السلع النهائية تامة الصنع لأغراض الاستهلاك المباشر، ويتميز هذا الهيكل الضريبى بمعدل حماية فعَّال موجب بالنسبة للمحلية البديلة للواردات، ومع ذلك فإنه يمكن القول أنه يوجد أثر سلبى –حتى فى حالة تفعيل هيكل التعريفة المتزايدة– على الإنتاج المحلى من السلع الأولية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والرأسمالية لصالح منتجى السلع المحلية تامة الصنع.

---

(2) Robert E. Baldwin (1991) , Empirical Studies of Commercial Policies, University of Chicago Press, P:1

(3) Andrew K. Rose, Jonathan D. Ostry (1989), "Tariffs and Macroeconomy: Evidence from the USA", International Finance Discussion Papers, N.365, PP, 1-7

(4) Frank Flatter (2003), "Measuring the Impacts of Trade Policies: Effective Rate of Protection", Queen's University, Canada, PP, 7-9

وبشكل عام يمكن القول أن رفع التعريفة الجمركية ينتج عنه مجموعة من الآثار من بينها، زيادة الأسعار المحلية، زيادة الإيرادات الحكومية، حماية المنتج المحلى، ومن الملاحظ أن الآثار الإيجابية –بغض النظر عن وزنها النسبي– تكون فى صالح الحكومة والمنتج المحلى، بينما يتحمل المستهلك الآثار السلبية فى صورة زيادة الأسعار، فضلاً عن الفقد الصافى فى الرفاهية الناتج عن الأثر التشويهى للتجارة[5].

وقد قدمت دراسة (Barbara, etal, 2009)[6]، اختباراً تطبيقياً لمحددات الاستيراد من الايثانول البرازيلى لعدد ست دول، مع التركيز على العلاقة بين معدل التعريفة الجمركية والطلب على الواردات من هذا المنتج، وكانت النتيجة هى عدم وجود تأكد بشأن العلاقة بين رفع التعريفة الجمركية وحجم الطلب على الواردات، حيث ثبتت العلاقة العكسية فى ثلاث دول، بينما أظهرت نتائج باقى الدول عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين رفع التعريفة وحجم الطلب على هذا المنتج.

وكذلك قدمت دراسة (Wang, 2001)[7] تحليلاً لفاعلية القيود التعريفية وغير التعريفية فى تغيير حجم الواردات، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية باستخدام بيانات مقطعية لعام 1994، لعدد 70 دولة متقدمة ونامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر معنوى غير قوى للقيود التعريفية على حجم الواردات.

أما دراسة (Afontsev, 2002)[8]، فقد تناولت سياسة الحماية فى روسيا خلال الفترة (1992–1997)، و توصلت إلى أثر لا يختلف معنوياً عن الصفر لمعدلات التعريفة على مستوى الواردات، وأن آثار التعريفة تنصب فقط على مستوى الأسعار المحلية، وعلى عملية إعادة توزيع الدخل بين المنتجين والمستهلكين.

وقد قامت كذلك دراسة (Niemi &Niemi, 2002)[9] بتحليل أثر تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية فى الصين على صادرات الاتحاد الأوروبى من هذه المنتجات إلى الصين، وذلك من خلال تقدير دالة الطلب الصينى على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد

---

(5) David Alan Aschauer (1987), "Some Macroeconomic Effects of Tariff Policy", Economic Perspectives, Vol. 11, 4th, No. 6, Federal Reserve Bank of Chicago, PP, 10-15

(6) Barbara Farineli, Colin A. Carter, C.Y.Cynthia, Daniel A. Sumner (2009), " Import Demand for Brazilian Ethanol: across country analysis", Journal of Cleaner Production, V.17, S.1, PP, 9-14

(7) Qing Wang (2001), "Import- Reducing Effects of Trade Barriers: A cross-country Investigation", IMF Working Papers, WP/02/216.

(8) Sergey Afontsev (2002), "Endogenous Tariff Protection and the Level of Trade Distortions in Russia", Economic Education and Research Consortium, working paper series, Russia.

(9) Jyrki Niemi, Ellen Huan Niemi (2002), "The Effects of China's Tariff Reduction on EU Agricultural Exports", Xth EAAE Congress, Expolring Diversity in the European Agri-Food System, Spain.

الأوروبى خلال الفترة (1980–2002)، وكان من بين أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة وجود زيادة فى الطلب بسبب خفض التعريفة الجمركية، مما يعنى أن تأثير خفض التعريفة على الاستيراد فى الاتجاه العكسي.

وفى دراسة (Aubion&Borino, 2017)[10] والتى قدمت تحليلاً لمحددات الواردات فى (38) دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1995–2015)، فقد توصلت إلى أن السياسات التجارية الحمائية، والتى تمَّ التعبير عنها بمعدلات التعريفة الجمركية بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، ليس لها تأثير معنوى فى تفسير الاتجاهات النزولية لمعدلات التجارة، كما توصلت إلى أن التغيُّر فى مستوى الدخل هو المحدد الرئيسي لحجم التجارة، وهو ما يشير إلى انخفاض الدور النسبي لأدوات السياسة التجارية فى ظل سياسات التحرير العالمية وفقاً لهذه الدراسة.

والجدير بالذكر أنه من خلال موجات التحرير المتعاقبة للتجارة وانخفاض هياكل التعريفة الجمركية بشكل كبير فى الدول الصناعية والدول النامية أيضاً، أدى ذلك إلى تحول فى هيكل أدوات السياسة التجارية، حيث لجأت كثير من الدول إلى استخدام أدوات أخرى للسياسة التجارية، وهى القيود غير التعريفية NTB's، كالقيود والمواصفات الفنية والبيئية وغيرها، فيما يطلق عليه "إحلال السياسة التجارية Trade Policy Substitution"، ويقصد بها الآلية التى تستخدمها الحكومات لتحقيق معدلات حماية للتجارة دون استخدام للتعريفة الجمركية[11].

2/3 السياسة الجمركية فى مصر

يرجع تاريخ التعريفة الجمركية المعاصرة فى مصر إلى القرار الجمهورى رقم (202) لسنة 1980، ثم فى ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة (بالذات خلال الفترة من 1980 – 1986)، أصبحت هذه التعريفة لا تتوائم مع الأحداث الاقتصادية المتلاحقة، وبالذات متطلبات التنمية الاقتصادية، والتحول إلى القطاع الخاص، وكذا متغيرات السياسة الاقتصادية والتجارية محلياً واقليمياً ودولياً. ولهذا جاءت هذه التعديلات من خلال صدور القرار الجمهورى رقم 351 لسنة 1986، بإصدار تعريفة جمركية جديدة، اتسمت بالتحديث والتطوير خاصةً فى مجال معدلات التعريفة: حيث تم مراعاة التدرج فى فئات معدلات التعريفة من 5% كحد أدنى إلى 160%، غير أن التقدم فى التحرير والتزامات مصر أمام منظمة التجارة العالمية قد فرضت على مصر الاستمرار فى إدخال

[10] Marc Auboin, Floriana Borino (2017), "The Falling Elasticity of Global Trade to Economic Activity: Testing the Demand Channel", WTO:Economic Research and Statistics Division, ERSD-2017-09.

[11] Cosimo Beverlli, Maro Boffa, Alexandro Keck (2014), "Treade Policy Substitution: Theory and Evidence from Specific Trade Concern", WTO, Economic Research and Statistics Division, ESRD, PP, 1-3

المزيد من التعديلات على جداول التعريفة، كان أهمها ذلك التعديل الذى جاء به قرار رئيس الجمهورية رقم 300 بتاريخ 7 سبتمبر 2004 بإصدار التعريفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق Harmonized System، وبالتالى يمكن القول بأن السياسة التجارية فيما يخص التعريفة الجمركية سارت على طريق التحرير فى إطار الفترة منذ الثمانينيات من القرن العشرين، حتى نهاية العقد الأول للقرن الحادى والعشرين[12].

ومع زيادة العجز فى الميزان التجارى السلعى المصرى كما سبق بيانه، تغيرت فئات التعريفة الجمركية لبعض السلع ، ومن بين هذه التعديلات قرار رقم 184 لسنة 2013، والصادر فى الجريدة الرسمية المصرية فى العدد (12) تابع بتاريخ 21 مارس2013، والذى قضى بتعديل بعض الفئات التعريفية لعدد 157 منتجاً، أما التعديل الثانى، وهو بالقرار الجمهورى رقم (25) لسنة 2016، والصادر بالجريدة الرسمية، العدد 3 مكرر (ب) فى 26 يناير 2016، والذى عدل بعض فئات التعريفة الجمركية الواردة بالقرار الجمهورى رقم 184، لسنة 2013، كما تضمن سلع أخرى بخلاف الواردة فى قرار 184.

وبمراجعة تاريخ التعديلات الجمركية، يتبين لنا، أن السياسة التجارية المصرية عملت عبر عقود مضت على تخفيف القيود الجمركية تنفيذاً لالتزامات مصر الدولية فى مجال تحرير التجارة، إلا أن التعديلين (184 ل 2013، 25 ل 2016) قد اعتمدا سياسة مغايرة لما سبق بيانه، إذ يمكن القول بأن كلا القرارين يمثل زيادة فى الضريبة الجمركية. ولعلَّ ذلك يرجع إلى التزايد المضطرد فى عجز ميزان التجارة السلعية المصرية منذ الفترة (2011-2016).

3- أهداف زيادة التعريفة الجمركية:

توجد ثلاثة أهداف لزيادة التعريفة الجمركية، يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: الهدف الإيرادى

ويقصد بذلك زيادة الحصيلة الجمركية من خلال زيادة معدلات التعريفة، وحتى تكون أداة التعريفة فعَّالة فى زيادة الحصيلة، لابد من تحقيق شرط انخفاض درجة المرونة السعرية، إذ أن نجاح هذه السياسة يستلزم عدم انخفاض حجم الوارد بشكل كبير، وبمعنى أدق، فلابد أن يتم فرض التعريفة فى هذه الحالة على السلع التى تتمتع بمرونة طلب سعرية منخفضة، وإلا فإن النتيجة ستكون انخفاض فى حجم الوارد، وبالتالى فى قيمته، وبالتالى انخفاض فى الحصيلة الجمركية. وفى النهاية

[12] عمر سالمان (2014)، الجمارك، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، ص: 212-218

يكون الأثر على الحصيلة هو محصلة القوى النسبية المتعارضة لزيادة التعريفة من جهة، وانخفاض الوارد من جهة أخرى.

ولذلك يُنصَح لنجاح سياسة زيادة التعريفة بهدف زيادة الحصيلة، أن تكون مفروضة على سلع منخفضة المرونة، ولا يُنسي أن بعض هذه السلع تكون سلع ضرورية، وبالتالى فمن المتوقع أن تحدث آثاراً سلبية على مستهلكيها جراء رفع السعر، وبسبب قدرة المستوردين على نقل العبء الضريبى، ويلاحظ أن أهمية التعريفة الجمركية فى زيادة الحصيلة الجمركية قد انخفضت نسبياً فى إطار تحرير التجارة على المستوى الدولى، وبشكل خاص فى الدول المتقدمة[13].

كما أن زيادة معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الاستيراد من الممكن أن تؤدى إلى خفض الحصيلة بدلاً من زيادتها، وهو ما يمكن تفسيره جزئياً بزيادة معدلات التهرب الجمركى عند معدلات التعريفة المرتفعة من زاوية، وكذلك بانخفاض الوعاء الضريبى المتمثل فى قيمة الواردات من زاوية أخرى، وبالتالى فإن استخدام الحصيلة الجمركية لكي تسهم فى زيادة الإيرادات العامة لا بد أن يُأخذ فى الاعتبار وجود حجم أمثل لمعدَّل التعريفة الجمركية لتعظيم الحصيلة الإيرادية[14].

ثانياً: الهدف الحمائى

ويقصد به أن يكون الهدف من فرض التعريفة الجمركية حماية المنتج المحلى، وتقديم دعم غير مباشر له، إذ أن زيادة التعريفة على السلع المستوردة من شأنه زيادة الوضع التنافسي للمنتج المحلى، ولكن نجاح هذه السياسة أيضاً مشروط بعدة عوامل، ومن بين هذه العوامل، مدى توافر سلع محلية بديلة للمنتجات المستوردة، وكذلك مدى إمكانية تطوير هذه الصناعات المحلية خلال فترة الحماية الجمركية على السلع المستوردة المماثلة لها، بما يمكنها من الحفاظ على وضع تنافسي بعد وقف الحماية[15].

وكما كان لمرونة الطلب السعرية دور فى نجاح أداة التعريفة الجمركية فى تحقيق الهدف الإيرادى، فإن لمرونة العرض السعرية دور مهم أيضاً فى حالة استخدام أداة التعريفة الجمركية فى تحقيق الهدف الحمائى، وبالتالى يكون التساؤل مهم حول قدرة المنتجين المحليين على زيادة المعروض والاستفادة من المزايا التى تتحقق لهم جراء رفع التعريفة على السلع المماثلة المستوردة.

---

[13]) Przemyslaw Kowalski (2005), "Impact of ....Op.cit, P, 7

[14] Douglas A. Irwin (1997), "Higher Tariffs Lower Revenues? Analyzing the Fiscal Aspect of The Great Tariff Debate of 1988", NBER Working Paper Series, W6239, P:8.

[15] لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:

- Robert E. Baldwin (1988), " Trade Policy Issues and Empirical Analysis, University of Chicago Press, PP, 205-223

وكذلك عندما يكون الهدف منها هو خفض كمية الواردات بهدف تحسين وضع الميزان التجارى السلعى، وهو ما يهدف البحث إلى اختباره كما سيرد بعد ذلك.

ثالثاً: الهدف العقابي

ويقصد به استخدام التعريفة الجمركية لمقابلة تشوهات التجارة الناتجة عن ممارسات المنافسة غير المشروعة، كالإغراق وحالات الدعم، وكذا حالات التخفيض المتعمد فى قيمة العملة المحلية لخلق حالة مفتعلة من التنافسية السعرية.

4- قياس أثر زيادة التعريفة على كمية الواردات

لاختبار فرضية الدراسةResearch Hypothesis، والمتمثلة فى : "من غير المتوقع أن يؤدى زيادة التعريفة الجمركية على السلع المستوردة إلى خفض كمية الواردات منها"، تعتمد الدراسة على أحد الأساليب الإحصائية شائعة الاستخدام فى اختبارات الفروق، وهو اختبار Paired t-test وذلك من خلال التطبيق على السلع المستوردة التى شملها القرار رقم 184 لسنة 2013[16]، وقد تم معالجة البيانات لهذه السلع بطريقة تعتمد على تجميع البنود الجمركية تحت كل مجموعة سلعية متناسقة، كأحد الفصول الجمركية الفرعية وفقاً لتكويد النظام المنسق (Harmonized System Sub Chapters)[17]، وبالتالى أصبح عدد المجموعات السلعية 21 مجموعة، والجدير بالذكر أن هذه المجموعات السلعية تتضمن (157) منتجاً فرعيًا، والسبب فى ذلك هو احتواء كل مجموعة سلعية على بنود جمركية، تمثل أهمية نسبية ضئيلة جداً لإجمالى كمية الواردات لكل مجموعة تكاد تؤول إلى الصفر.

وقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات التجارة الدولية UNCOMTRADE، فى الحصول على كميات الاستيراد لكل مجموعة سلعية بالنسبة للاقتصاد المصرى خلال الفترة (2010-2015) ، وتشمل هذه الفترة (6) سنوات، بحيث تنقسم إلى فترتين متساويتين يتوسطهما تاريخ التعديل فى التعريفة الجمركية على هذه السلع، تمثل الفترة الأولى (2010-2012)، والفترة الثانية (2013-2015)، والجدول التالى يوضح كميات الواردات بالطن لكل مجموعة سلعية خلال فترة الدراسة.

---

[16] تم الاختبار التطبيقى لقرار 184 لسنه 2013، دون قرار 25 لسنة 2016، بسبب عدم توافر البيانات الكافية لاختبار قرار 2016 حتى تاريخ إنهاء الدراسة.

[17] يعتمد النظام المنسق HS على تكويد السلع الداخلة فى التجارة الدولية، بحيث تقسم إجمالى السلع والبالغ عددها 5300 منتجاً إلى 99 فصل جمركى HS Chapter، وينقسم كل فصل جمركى إلى فصول فرعية مكونة من أربعة أرقام لتشير إلى مجموعات سلعية أكثر تناسقاً، كما تنقسم كل مجموعة سلعية إلى بنود جمركية مكونة من (6) أرقام ، بحيث يشير كل بند جمركى HS Code إلى منتج معين، ويعدُّ تسهيل الوصول إلى الإحصاءات الجزئية عن التبادل التجارى الدولى أحد الوظائف الرئيسة لهذا التكويد، فضلاً عن دوره كأساس لإعداد جداول التعريفة الجمركية، وقد طبقت مصر هذا النظام منذ عام 2004.

جدول رقم (2)

كمية الواردات من المجموعات السلعية التى شملها قرار رقم 184 لسنة 2013 في خلال الفترة (2010-2015)

م	الكود	المجموعة السلعية	قرار 2013[18]		كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى				الكميات بالطن					
	HS Ch		قبل	بعد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	0306	أسماك وقشريات	5	20	29,789	16,646	35213	2,224	11,610	8085
2	0307	رخويات	5	20	6,567	3,034	4979	10,645	7704	6649
3	0603	أزهار مقطوفة وبراعم	30	40	1	28	2	1	1	23
4	0802	ثمار قشرية " لوز - بندق...)	5	10	23,427	11252	11,371	92466	866	918
5	0803	موز	20	30	10145	25626	28391	17913	3666	64077
6	0804	تمر - تين - انانا س..	10	20	57079	9186	5689	18438	1473	8036
7	0805	حمضيات طازجة ومحفوظة	20	30	668	433	471	6109	76	22
8	0806	عنب طازج ومجفف	20	30	14231	6544	4627	2467	647	4932
9	0808	تفاح - كمثرى ..	20	30	182435	174433	223291	97114	1066671	436173
10	0810	فراولة. توت...	5	10	34848	11567	10095	521257	626	9192
11	0813	مشمش- ...	10	20	11155	4584	7211	4615	669	2270
12	1604	كافيار	30	40	74436	39299	55612	45612	59910	38124
13	1605	قشريات محفوظة	20	40	41	218	204	97	76	89
14	1704	مصنوعات سكرية	30	40	7397	11199	7379	14051	11346	4798
15	3604	ألعاب نارية..	10	40	33	3	1	18	1	1
16	9004	نظارات شمسية	30	40	202	2116	104	47	154	119
17	9102	ساعات..	10	20	292754	1482302	1212524	890415	452716	450116
18	9103	ساعات. أنواع	10	20	83936	179569	160416	15083	22736	8695
19	9105	ساعات. أخرى	10	20	61003	216942	198215	97215	88125	101317
20	9504	ألعاب الفيديو،.....	30	40	2055	265	315	278	260	280
21	9505	ألعاب الاحتفالات وغيرها،.....	30	40	1462	587	193	1202	1038	312

المصدر: تم تجميع البيانات للمجموعات السلعية اعتماداً على إحصاءات UNCOMTRADE – ITC

ويهدف الاختبار الإحصائى إلى بيان مدى وجود فروق معنوية إحصائية بين متوسط كميات الواردات قبل إقرار التعريفة الجمركية المعدلة، وبعده على نفس المجموعات السلعية، وذلك بهدف بيان مدى فاعلية رفع التعريفة الجمركية على السلع المستوردة وبخاصة السلع الكمالية. وتعتمد إحصائية

[18] الجريدة الرسمية (2013)، القرار الجمهورى رقم 184 لسنة 2013، العدد 12 (تابع)، فى 21 مارس 2013

الاختبار على قياس الفرق بين متوسطى كميات المجموعات السلعية كعينات مزدوجة، وباستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS، جاءت النتائج كالتالى:

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى قبل	7.8810E4	21	2.17807E5	47529.41497
	كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى بعد	7.4403E4	21	1.68897E5	36856.24360

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى قبل & كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى بعد	21	.815	.000

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى قبل - كمية الواردات بالطن من كل قطاع سلعى بعد	4.40705E3	1.26440E5	27591.42120	-53147.64847	61961.74371	.160	20	.875

ويمكن تفسير النتائج على النحو التالى:

- تمثل قيمة إحصاء الاختبار ل Paired t – test وهى قيمة (t) المحسوبة 0.16، وهو ما يعنى عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين متوسط كميات الواردات من المجموعات السلعية محل الدراسة عن الفترة (2010-2012)، ومتوسط كميات الواردات من ذات المجموعات عن الفترة (2013-2015)، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% والتى تقدر t= 2، ودرجات حرية df= 20.
- كما أن فترة الثقة المقدرة لإحصاء الاختبار احتوت على القيمة الصفرية، مما يؤكد نتيجة اختبار (t)، حيث تراوحت ما بين (-61961-53147).

- يلاحظ أيضاً أن قيمة P-value تتخطى نسبة 5% بشكل كبير،كما هو موضح بالجدول حيث تساوى 0.875

وبالتالى نخلص إلى نتيجة نهائية مفادها **عدم وجود تأثير لقرار رفع التعريفة على خفض كمية الواردات من هذه المجموعات السلعية التى شملها القرار**، والبالغ عددها (21) مجموعة سلعية تتضمن (157) منتجًا فرعيًّا خلال فترة الدراسة.

والواقع أن النتائج السابق بيانها تثير تساؤلات حول أسباب عدم فاعلية السياسة الجمركية فى خفض الواردات، وبالتالى التخفيف من عجز الميزان التجارى، وتتمثل أهم هذه التساؤلات فيما يلى:

- هل هناك درجة مرونة طلب سعرية مرتفعة على السلع الكمالية فى مصر؟
- ما هو أثر الاتفاقات التجارية والإعفاءات المترتبة عليها بالنسبة لأثر تحويل التجارة؟
- ما هو الوزن النسبي لقيمة المنتجات التى شملها قرار التعريفة الجمركية بالنسبة لإجمالى قيمة الواردات المصرية؟

وتحاول الدراسة تحليل هذه التساؤلات فى إطار القسم التالى منها.

5- أسباب عدم فاعلية السياسة الجمركية فى خفض الواردات المصرية

1/6 قياس مرونة الطلب على السلع الكمالية (عينة سلعية لواردات قرار 183 ل 2013)

تعدُّ مرونة الطلب السعرية أحد المؤشرات الاقتصادية التقليدية التى تفيد فى التنبؤ بأثر التغير فى سعر السلعة على الكمية المطلوبة منها، وبالتالى فإن مرونة الطلب السعرية للواردات يمكن أن تستخدم لبحث أثر رفع التعريفة الجمركية على كمية الواردات، ومن المعروف وفقاً للنظرية الاقتصادية، أن مرونة الطلب على السلع الكمالية تتسم بالارتفاع، وبالتالى فمن المتوقع أن يسهم ارتفاع أسعارها فى انخفاض المطلوب منها، ولما كانت السلع المستوردة التى فرض عليها زيادة التعريفة الجمركية فى أغلبها سلع غير ضرورية أو كمالية، فقد كان من المنتظر أن يؤتى القرار ثماره.

وبالتالى يمكن اعتبار مرونة الطلب السعرية من المؤشرات المهمة عند تحليل قرارات السياسة التجارية المتعلقة بالتعريفة الجمركية، حيث تستخدم فى تقييم أثر الاتفاقات التجارية الاقليمية، وأثرها على تدفقات التجارة، وكذلك أثر التغير فى التعريفة الجمركية على إيرادات الحصيلة الجمركية، وذلك من خلال معرفة أثر التغير فى التعريفة على حجم التجارة، فضلاً عن استخدامها فى تقييم السياسة التجارية الحمائية من خلال توقع أثر زيادة التعريفة الجمركية على حجم الواردات[19].

وفى هذا الجزء سوف تقوم الدراسة بحساب مرونة الطلب السعرية ومرنة الطلب الدخلية، لأحد المجموعات السلعية المعبرة عن سلع كمالية -كعينة-، وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة

(19) Hiau Looi Kee, Alessandro Nicita, Marcelo Olarrengo (2005), "Import Demand Elasticities and Traede Distortions", The World Bank, Development Research Group, PP, 1:3

بالمجموعة السلعية 0306، والتى تشير إلى مجموعة القشريات من مجموعة الأسماك[20]، فقد تم استخراج سلسلة زمنية عن الفترة (2015-2004) لكلٍّ من متوسط سعر الطن للمجموعة السلعية بالدولار، وكذا إجمالى الكميات المستوردة لذات المجموعة السلعية، وذلك بهدف حساب معامل المرونة، أخذاً فى الاعتبار درجة التجميع ومحاذيرها التحليلية، حيث إن الهدف هنا منصب على التعرف على اتجاه العلاقة بين الكمية المستوردة ومتوسط السعر كاتجاه عام، والجدول التالى يوضح البيانات وقيمة معامل المرونة.

جدول رقم (3)

كمية الواردات ومتوسط سعر الطن ومعامل مرونة الطلب السعرية

للمجموعة السلعية 0306 في خلال الفترة (2015-2004)

الكميات بالطن ومتوسط السعر بالدولار

السنوات	متوسط سعر الطن للمجموعة بالدولار	الكمية المستوردة بالطن من المجموعة 0306	التغير النسبى فى الكمية	التغير النسبى فى السعر	معامل المرونة	متوسط المرونة
2004	2215	870				
2005	3261	1636	0.88	0.47	1.86	
2006	3403	3031	0.85	0.04	19.58	
2007	3455	6784	1.24	0.02	81.03	
2008	5859	7950	0.17	0.70	0.25	
2009	6091	11347	0.43	0.04	10.79	**16.01**
2010	2367	29789	1.63	-0.61	-2.66	
2011	4436	16646	-0.44	0.87	-0.50	
2013	6737	2224	-0.87	0.52	-1.67	
2014	7282	11610	4.22	0.08	52.17	
2015	10422	8085	-0.30	0.43	-0.70	

المصدر: تم تجميع البيانات للكميات والأسعار للمجموعات السلعية اعتماداً على إحصاءات UNCOMTRADE – ITC، كما تمَّ احتساب المرونة بواسطة الباحث.

كما يمكن حساب معامل المرونة من خلال معامل الانحدار المقدَّر لمعادلة انحدار لوغاريتم الكمية المستوردة بالطن على لوغاريتم متوسط سعر الطن، وذلك بالتطبيق على بيانات الجدول السابق، وجاءت النتائج على النحو التالى:

[20] يشمل الفصل الجمركى الثالث 03 " أسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات المائية، ويشمل الفصل الجمركى الفرعى 0306، " قشريات حية - طازجة - مبردة - مجمدة - مجففة - مملحة- مطبوخة بالبخار.....وغيرها"، ويحتوى هذا الفصل الجمركى على عدد 12 منتجاً فرعياً من أبرزها " الجمبرى - الكابوريا - الاستاكوزا بأنواعها المختلفة"

Dependent Variable: LQ
Method: Least Squares
Date: 05/22/17 Time: 01:21
Sample: 2004 2014
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.752382	2.569026	0.682119	0.5123
LP	0.551098	0.701676	0.785403	0.4524

R-squared	0.064143	Mean dependent var	3.766967
Adjusted R-squared	-0.039841	S.D. dependent var	0.465635
S.E. of regression	0.474820	Akaike info criterion	1.511205
Sum squared resid	2.029089	Schwarz criterion	1.583550
Log likelihood	-6.311628	F-statistic	0.616857
Durbin-Watson stat	1.143104	Prob(F-statistic)	0.452397

ومما سبق يمكن استخلاص الملاحظات التالية

- بتقدير دالة الطلب غير الخطية، يتضح عدم معنوية النموذج ككل وهو ما يتضح من جلاء تدنى قيمة F المحسوبة، وكذلك عدم معنوية السعر كمتغير مفسر للكمية المطلوبة من هذه المجموهة السلعية حيث تنخفض قيمة (t) بشكل كبير، وعلى الرغم من التشوهات الواضحة فى نتائج القياس، إلا أن معامل المرونة يظهر موجباً، ويستخلص من ذلك أن السعر ليس من بين محددات الطلب على هذه المجموعة السلعية خلال تلك الفترة فى مصر.

- إن الفترة (2004-2009) شهدت ارتفاع فى متوسط سعر الطن، ومع ذلك شهدت أيضاً زيادة فى الكمية المستوردة، مما يعنى أن متوسط السعر يلعب دوراً محدوداً فى الطلب على هذه المجموعة السلعية فى تلك الفترة مقارنةً بمحددات الطلب الأخرى.

- شهد عام 2010 الانخفاض الأول والوحيد فى متوسط سعر الطن خلال فترة التحليل، حيث انخفض بنسبة 61%، مما ترتب عليه زيادة فى الكمية المستوردة بنسبة 160%، وبالتالى يمكن القول بأن العلاقة العكسية ظهرت مع الاتجاه النزولى لمتوسط السعر، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض السعر فى حالة المنتجات الكمالية يجذب شرائح جديدة من المستهلكين، مما يزيد الطلب على الاستيراد، أما على العكس فإن ارتفاع أسعار المنتجات الكمالية، والتى يتميز مشتروها بقدرة شرائية مرتفعة فى الأساس، فإنه من غير المتوقع أن ينخفض طلبهم بسبب ارتفاع متوسط السعر، إلا إذا كان الارتفاع فى السعر بشكل كبير لدرجة التأثير السلبى على قدرتهم الشرائية.

- يلاحظ أيضاً أن أول انخفاض فى الكمية المستوردة خلال فترة التحليل كان عام 2011، وكان مرتبطاً بالارتفاع الأعلى فى متوسط السعر البالغ 87%، ومع ذلك انخفضت الكمية بنسبة أقل 44%، وهو يمكن الإشارة إليه، بوجود مرونة طلب سعرية فى هذا العام ولكنها منخفضة جداً.
- وأخيراً يلاحظ أن متوسط معامل المرونة عن الفترة بلغ قيمة موجبة، ليشير إلى عدم ثبوت العلاقة العكسية بين الكمية المستوردة من المجموعة السلعية ومتوسط سعرها، وبالتالى يشير إلى أن متوسط السعر يلعب دورًا محدودًا فى الطلب على هذه المجموعة السلعية فى تلك الفترة مقارنةً بمحددات الطلب الأخرى.

وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Wang & Reed, 2014) والتى قامت بتقدير الطلب الأمريكى على الجمبرى المستورد فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الطلب على الجمبرى المستورد فى الولايات المتحدة الأمريكية يتسم بانخفاض درجة المرونة، مما يعنى أن كمية الواردات من هذا المنتج لا تتحدد بشكل كبير بواسطة السعر، بل إنه فى أغلب الفترات شهدت الكميات المستوردة ارتفاعاً على الرغم من فرض الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى أن معامل مرونة الطلب السعرية ظهر موجب فى أغلب فترات الدراسة[21].

ويستخلص مما سبق، **عدم وجود مرونة طلب سعرية للواردات من المجموعة السلعية 0306 خلال فترة التحليل**، مما يدعم ويفسر نتائج اختبار (t) بخصوص عدم وجود فروق معنوية إحصائياً للكميات قبل وبعد رفع التعريفة الجمركية، وذلك على الرغم من ارتفاع معدل التعريفة الجمركية على جميع بنود هذه المجموعة من 5% إلى 20%، وهو ما يرجع إلى طبيعة هذه المنتجات، والتى تتسم بدرجة حساسية أعلى لمستوى الدخل مقارنة بحساسيتها للتغيرات السعرية، ولذلك تم احتساب معامل مرونة الطلب الدخلية، والتى تقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة لواردات المجموعة السلعية للتغير فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، خلال نفس الفترة كما يظهر من خلال الجدول التالى:

[21] Xiaojin Wang, Michael Reed (2014), "Estimation of U.S. Demand for Imported Shrimp by country: a Two-Stage Differnetiated Production Approach", Southern Agricultural Economic Association (SAEA), Annual Meeting, Dallas, Texas, USA.

جدول رقم (4)

كمية الواردات ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ومعامل مرونة الطلب الدخلية للمجموعة السلعية 0306 في خلال الفترة (2004-2015)

الكميات بالطن ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالدولار

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالدولار	الكمية المستوردة بالطن من المجموعة 0306	التغير النسبى فى الكمية	التغير النسبى فى الدخل	معامل المرونة	متوسط المرونة
2004	1071	870				
2005	1196	1636	0.88	0.12	7.54	
2006	1409	3031	0.85	0.18	4.79	
2007	1681	6784	1.24	0.19	6.41	
2008	2061	7950	0.17	0.23	0.76	15.34
2009	2349	11347	0.43	0.14	3.06	
2010	2668	29789	1.63	0.14	11.97	
2011	2816	16646	-0.44	0.06	-7.95	
2013	3264	2224	-0.87	0.16	-5.45	
2014	3365	11610	4.22	0.03	136.39	
2015	3614	8085	-0.30	0.07	-4.10	

المصـــدر: تـم تجميـع البيانـات للكميـات للمجموعـات السـلعية اعتمـاداً علـى إحصـاءات UNCOMTRADE – ITC، كما تم الحصول على بيانات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى Per Capita GDP من قاعدة بيانات البنك الدولى The World Bank Database، وقد تم احتساب المرونة بواسطة الباحث.

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى:

- يوجد تزامن بين زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وبين كمية الواردات من المجموعة السلعية خلال الفترة (2004-2010). بما يشير إلى العلاقة الطردية بينهم.
- يمثل عام 2011 انخفاض فى الكمية المستوردة، والجدير بالذكر أن هذا العام شهد أقل معدل تغير موجب فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى 06. كما شهد أعلى ارتفاع فى متوسط سعر الطن بنسبة 87% كما سبق بيانه.
- بلغت قيمة متوسط معامل المرونة عن الفترة 15.24، وهو ما يشير إلى وجود مرونة طلب دخلية مرتفعة على منتجات هذه المجموعة السلعية خلال فترة التحليل.

وتتسق هذه النتائج حول المرونات وطبيعة السلع الكمالية مع دراسة (Caserta, 2008)[22]، والتى تؤكد على أن الطلب على السلع الكمالية ينمو كلما زاد مستوى الدخل والثروة لأعلى 1% من السكان، وأن زيادة عدم المساواة فى توزيع الدخل تعدُّ أحد المحددات الرئيسة للطلب على السلع الكمالية Luxuries، كما تشير الدراسة إلى احتمالية الارتباط الطردى بين السعر والطلب على السلع الكمالية كلما كان لها طبيعة تفاخرية مرتبطة بالمستوى الاجتماعى، وبالتالى تقدم تفسيراً بأن العلاقة العكسية التقليدية بين الطلب والسعر، لا تنطبق بالضرورة على السلع الكمالية.

2/6 أثر تحويل التجارة ودور الاتفاقات التجارية

تعتمد فاعلية السياسة التجارية بصفة عامة واستخدام التعريفة الجمركية بصفة خاصة على درجة الشمولية التى تبنى على أساسها السياسة، فحتى تكون السياسة الجمركية فاعلة عند استخدامها لأغراض الحماية وتحديداً بهدف كبح جماح الاستيراد، فإنه من بين محددات فاعليتها، أن تستطيع السياسة التجارية أن تمنع المستوردين من التحول نحو مصادر جديدة للعرض والطلب، حيث إنه توجد العديد من الطرق القانونية وغير القانونية التى يتمكن التجار من خلالها تحويل مسار التجارة للتحايل على أداة السياسة التجارية المطبقة، وذلك فى حالة غياب هذه الطرق عن صانعى السياسات عند تصميمها من البداية[23].

ومن بين الطرق القانونية على سبيل المثال، تغيير درجة تصنيع المنتج المستورد بهدف تلافى التعريفة الجمركية المرتفعة فى حال تطبيقها على المنتج تام الصنع دون غيره، أو تغيير المنتج بالكامل، أو تغيير مستوى جودته، أو تغيير دولة منشأه، وذلك بهدف تغيير قيمته، وبالتالى تغيير القيمة الجمركية المستحقة، فضلاً عن ذلك تتمثل الطرق غير القانونية فى التهرب الجمركى، أو الشحن العابر لدول أخرى[24].

وتعدُّ التعريفة الجمركية المرتفعة من محفزات التهرب الجمركى، والذى يمكن أن يتم تنفيذه عبر آليات من بينها، تخفيض سعر الوحدة المستوردة فى فواتير الاستيراد، وذلك بهدف تقليل القيمة للأغراض الجمركية، وبالتالى تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لها تعويضاً للارتفاع فى معدل التعريفة، ومن طرق التهرب أيضاً التزوير فى كمية الواردات بحيث يتم تسجيل كميات أقل من الكميات المستوردة الفعلية بهدف تجنب الرسوم، وأيضاً التزوير فى البنود

---

[22] Kimberly Caserta (2008), "Luxury Good Demand", Boston College University, http://hdl.handle.net/2345/572

[23] Robert E. Baldwin (1982), "The Inefficacy of Trade Policy", Essays in International Finance, No.150, International Finance Section, Department of Economics, Princton University, P:4.

[24] Ibid, P:5

الجمركية بحيث يتم التهرب من البنود ذات المعدلات المرتفعة للتعريفة وذلك على خلاف حقيقة ما تم استيراده[25].

وفى الحالة المصرية نشير أيضاً إلى دور الاتفاقات التجارية التى تتيح للمستورد المصرى الإعفاء الجمركى فى حالة الاستيراد من دول الاتفاقات التى تحظى بشهادة منشأ، مثل الدول العربية فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىGAFTA، دول شرق وجنوب أفريقيا من خلال اتفاقية الكوميساCOMESA، وغيرها العديد من الاتفاقات ثنائية وعديدة الأطراف.

وفى سبيل اختبار دور الاتفاقات وأثر تحويل التجارة، **سوف تعتمد الدراسة على إجراء تحليل للهيكل الجغرافى للدول الموردة** Supplying Markets للمجموعة السلعية 0306 خلال الفترة (2008-2015)، بهدف الوقوف على مدى حدوث أثر تحويل للتجارة لصالح دول الاتفاقات بعد قرار رفع التعريفة الجمركية، والجدول التالى يوضح قيمة الواردات المصرية بالمليون دولار، وكذا الواردات المصرية من دولة الإمارات العربية المتحدة، واحتساب نسبة الواردات المصرية من دولة الإمارات خلال الفترة.

جدول رقم (5)

تطور الواردات السلعية الإجمالية، والنصيب النسبى لدولة الإمارات للمجموعة السلعية 0306 في خلال الفترة (2008-2015)

القيمة بالمليون بالدولار

السنوات	إجمالى قيمة الواردات المصرية للمجموعة السلعية 0306	واردات مصر من دولة الإمارات	%
2008	46.5	4.4	**%9.4**
2009	69.11	4.5	**%6.5**
2010	70.49	5.4	**%7.6**
2011	73.8	7.01	**%9.4**
2012	118.75	10.96	**%9.2**
2013	14.98	1.7	**%11.3**
2014	84.5	21.9	**%25.9**
2015	84.25	23.9	**%28.3**

المصدر: إحصاءات UNCOMTRADE – ITC، كما تم احتساب النسب بواسطة الباحث.

ويمكن استخلاص الملاحظات التالية من الجدول السابق:

[25]Beata S. Javorick, Gaia Narciso (2007), "Differnetiatied Products and Evasion of Import Tariffs", The World Bank, Policy Research Working Papers, PP, 15-17

- تزايدت قيمة الواردات المصرية من المجموعة السلعية 0306 في خلال الفترة (2008-2012)، قبل تطبيق قرار زيادة التعريفة الجمركية، وحدوث انخفاض مفاجيء فى عام 2013، وهو العام الذى شهد تطبيق القرار رقم 184 الخاص برفع التعريفة الجمركية، والذى خص جميع البنود الجمركية فى هذه المجموعة بزيادة فى معدل التعريفة من 5% إلى 20%، والجدير بالذكر أن معدل الزيادة فى متوسط سعر الطن قد بلغ فى هذه السنة 52%.

- شهدت أعوام 2014 و 2015 عودة للنشاط الاستيرادى لهذه المجموعة السلعية حيث بلغت قيمة الواردات للمجموعة حوالى 84.25 مليون دولار، ولكن الجدير بالملاحظة هو حدوث تغيُّر فى الهيكل الجغرافى للدول الموردة بشكل كبير منذ عام 2014، وهو ما تزامن مع زيادة الواردات مرة أخرى.

- من الملاحظ أن الواردات المصرية من دولة الإمارات خلال الفترة (2008-2012) تراوحت نسبتها بين 7-9% فى المتوسط ولم تتخط هذه النسبة، وذلك على الرغم من تفاوت قيم الواردات المصرية بشكل كبير خلال الفترة حيث تراوحت ما بين (46-118 مليون دولار)، وهو ما يشير إلى أن هيكل التجارة داخل هذه المجموعة السلعية يتميز بالثبات الجغرافى بشكل كبير، وذلك عند معدل التعريفة 5%.

- ومع تطبيق قرار رفع التعريفة الجمركية إلى 20%، قفزت نسبة الواردات المصرية من المجموعة السلعية من دولة الإمارات إلى 25.9% عام 2014، وإلى 28.3% عام 2015، وهو ما يشير إلى تحويل التجارة لصالح دول الاتفاقات، الأمر الذى يسهم بشكل كبير فى عدم فاعلية السياسة الجمركية فى خفض الواردات، بل على العكس يترتب عليه آثار عكسية تتثمل فى انخفاض الحصيلة الجمركية من هذه المجموعة السلعية، فضلاً عن ارتفاع الأسعار لهذه المنتجات داخل الدولة، وكذا المنتجات المحلية البديلة لها.

- وبإضافة أهم الدول العربية الأخرى الموردة لمنتجات المجموعة السلعية للسوق المصرى، نجد أنه فى عام 2014، قد أسهمت البلاد العربية (الإمارات- اليمن - السعودية- البحرين- تونس) بقيمة إجمالية 28.74 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 34% من الواردات المصرية لهذه المجموعة السلعية، وهى نسبة مالايخضع للتعريفة الجمركية، وقد قفزت هذه النسبة فى عام 2015 إلى 37.5% بقيمة واردات إجمالية 31.61 من البلاد العربية سالفة الذكر من أصل 84.25 مليون دولار، والتى تمثل جملة الواردات المصرية للمجموعة السلعية.

ووفقاً للتحليل المتقدم، يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنه فى **ظل تعدد الاتفاقات التجارية المقرة للإعفاءات، فإنه من المتوقع أن يسهم ذلك فى خلق أثر تحويلى للتجارة يؤدى إلى خفض فاعلية السياسة الجمركية** فى التأثير السلبى على كمية الواردات حتى فى حالة السلع غير الكمالية.

جدول رقم (6)

قيمة الواردات من المجموعات السلعية التى شملها قرار رقم 184 لسنة 2013 في خلال الفترة (2010-2015)

م	الكود	المجموعة السلعية	قرار2013		قيمة الواردات لكل قطاع سلعى بالألف دولار أمريكى القيمة بالأف دولار أمريكى					
	HS Ch		قبل	بعد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	0306	أسماك وقشريات	5	20	70,498	73,837	118,759	14,982	84,549	84,259
2	0307	رخويات	5	20	11,628	12148	21,644	19770	21,786	25756
3	0603	أزهار مقطوفة وبراعم	30	40	6	124	13	1	1	193
4	0802	ثمار قشرية "لوز - بندق.)	5	10	45,968	30,957	69,080	48377	43,039	55688
5	0803	موز	20	30	5257	13818	22819	22552	18315	54702
6	0804	تمر - تين - اناناس..	10	20	6490	7368	12618	13516	15936	18629
7	0805	حمضيات طازجة ومحفوظة	20	30	206	260	380	282	84	19
8	0806	عنب طازج ومجفف	20	30	6974	5283	10723	8697	7608	11547
9	0808	تفاح - كمثرى ..	20	30	95412	135682	234527	221565	308716	450982
10	0810	فراولة. توت...	5	10	3874	8274	14455	8526	9654	16204
11	0813	مشمش- ...	10	20	5985	5904	10649	10620	8439	10088
12	1604	كافيار	30	40	104938	117651	236521	158784	175203	188353
13	1605	قشريات محفوظة	20	40	189	2038	1691	197	196	971
14	1704	مصنوعات سكرية	30	40	13839	20442	29469	20049	18557	20348
15	3604	ألعاب نارية..	10	40	127	4	3	795	23	12
16	9004	نظارات شمسية	30	40	11393	13333	11297	11325	14309	14843
17	9102	ساعات..	10	20	21331	22518	18445	18699	21224	27001
18	9103	ساعات..	10	20	976	1538	387	280	283	77
19	9105	ساعات..	10	20	4673	3966	4194	3210	3656	4360
20	9504	ألعاب الفيديو،.....	30	40	7467	8042	8078	6233	5067	8608
21	9505	ألعاب الفيديو والاحتفالات،.....	30	40	2240	1617	1741	1397	1641	3368
		إجمالى المجموعات السلعية 21			419471	484804	827493	589857	758286	996008
		إجمالى الواردات			53003406	62282017	69865552	66666449	71337744	74361267
		نسبة واردات القرارلإجمالى الواردات المصرية			0.79%	0.78%	1.18%	0.88%	1.06%	1.34%

المصدر: تم تجميع البيانات للمجموعات السلعية اعتماداً على إحصاءات UNCOMTRADE – ITC، كما تم احتساب النسب بواسطة الباحث.

3/6 الوزن النسبي للواردات التى شهدت تغيُّر فى التعريفة الجمركية

شمل القرار رقم 184 لسنة 2013 تعديلاً للتعريفة الجمركية لعدد (157) سلعةً تامة الصنع، وذلك بهدف كبح جماح الاستيراد للتخفيف من العجز فى الميزان التجارى، وبالتالى التخفيف من الضغط على الطلب على الدولار، ولكن التساؤل المهم هنا، كم تمثل إجمالى قيمة الواردات من هذه السلع؟، وما هو الوزن النسبى لها ولإجمالى قيمة الواردات المصرية مجتمعة؟ والجدول التالى يوضح قيمة الواردات من المجموعات السلعية التى شملها القرار وعددها(21) مجموعة سلعية خلال فترة التحليل لاختبار(t).

وتوضح البيانات – في الجدول السابق – أن نسبة واردات المجموعات السلعية مجتمعة لعدد (21) مجموعة، تشمل (157) سلعة، تمثل جميعاً ما نسبته 1% فى المتوسط من إجمالى قيمة الواردات المصرية، وكانت أعلى قيمة لإجمالى الواردات للمجموعات السلعية مجتمعة فى عام 2015 حيث بلغت حوالى 996 مليون دولار بنسبة 1.3% من إجمالى الواردات المصرية البالغة 74.3 مليار دولار لنفس العام.

وبالتالى فإنه بافتراض الفاعلية الكاملة للسياسة الجمركية من حيث المرونات، وبافتراض غياب أثر تحويل التجارة، **فإن الأثر النهائى فى حال حدوثه لم يكن ليتجاوز نسبة 1% من إجمالى الواردات المصرية.**

6- الخلاصة والتوصيات

تعدُّ مشكلة عجز الميزان التجارى السلعى من المشكلات الهيكلية المزمنة فى الاقتصاد المصرى، وتقليدياً كان يتم الاعتماد فى سد هذه الفجوة على المصادر الدولارية غير السلعية، وتحديداً فائض الميزان الخدمى وميزان المعاملات الرأسمالية، ولكن ما زاد من تفاقم المشكلة هو عدم قدرة المصادر الدولارية غير التصديرية على سد عجز ميزان التجارة فى هذه السنوات،الأمر الذى ظهر أثره جلياً على سعر الدولار فى الفترة (2011-2016).

وبالتالى عمدت السياسة الاقتصادية إلى مجموعة من الإجراءات بهدف تخفيض الواردات، كأحد الحلول قصيرة الأجل بهدف التخفيف من العجز التجارى السلعى، وقد ركَّزت الدراسة على تقييم السياسة الجمركية وقياس مدى فاعليتها من خلال اختبار أثرها على كميات الواردات من السلع، التى تم فرض قرار الزيادة الجمركية عليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم فاعلية السياسة الجمركية فى تخفيض الواردات من السلع الكمالية فى مصر خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يرجع إلى إغفال دور المحددات التالية عند تصميم السياسة:

- مدى مرونة الطلب السعرية على المنتجات الكمالية.

- دور الإعفاءات التى تمنحها مصر فى إطار دخولها فى العديد من التكتلات الاقتصادية، ودورها فى خلق أثر تحويل التجارة.
- الوزن النسبي للواردات التى يشملها قرار التعريفة لإجمالى الواردات المصرية.

وبالتالى تنتهى الدراسة إلى التوصية بضرورة أخذ المحددات سالفة الذكر فى الاعتبار عند اتخاذ قرارات السياسة الجمركية المتعلِّقة بتعديل هيكل التعريفة بشكل جزئى أو شامل.

7- المراجع

1/8 المراجع باللغة العربية

- **الجريدة الرسمية** (2013)، القرار الجمهورى رقم 184 لسنة 2013، العدد 12 (تابع)، فى 21 مارس 2013.
- عمر سالمان (2014)، الجمارك، **جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى**، جامعة حلوان.

2/8 المراجع باللغة الانجليزية

- Afontsev Sergey (2002), "Endogenous Tariff Protection and the Level of Trade Distortions in Russia", **Economic Education and Research Consortium**, working paper series, Russia.
- Aschauer David Alan (1987), "Some Macroeconomic Effects of Tariff Policy", **Economic Perspectives**, Vol. 11, 4th, No. 6, Federal Reserve Bank of Chicago.
- Auboin Marc, Floriana Borino (2017), "The Falling Elasticity of Global Trade to Economic Activity: Testing the Demand Channel", **WTO:Economic Research and Statistics Division**, ERSD-2017-09.
- Baldwin Robert E. (1988), " **Trade Policy Issues and Empirical Analysis**, University of Chicago Press.
- Baldwin Robert E. (1982), "The Inefficacy of Trade Policy", Essays in International Finance, No.150, **International Finance Section, Department of Economics**, Princton University.
- Baldwin Robert E. (1991), **Empirical Studies of Commercial Policies**, University of Chicago Press.
- Beverlli Cosimo, Maro Boffa, Alexandro Keck (2014), "Treade Policy Substitution: Theory and Evidence from Specific Trade Concern", **WTO, Economic Research and Statistics Division**, ESRD
- Caserta Kimberly (2008), "Luxury Good Demand", **Boston College University**, http://hdl.handle.net/2345/572
- Farineli Barbara, Colin A. Carter, C.Y.Cynthia, Daniel A. Sumner (2009), " Import Demand for Brazilian Ethanol: cross country analysis**", Journal of Cleaner Production**, V.17, S.1.

- Flatter Frank (2003), "**Measuring the Impacts of Trade Policies: Effective Rate of Protection",** Queen's University, Canada.
- Irwin Douglas A. (1997), "Higher Tariffs Lower Revenues? Analyzing the Fiscal Aspect of The Great Tariff Debate of 1988", **NBER Working Paper Series**, W6239
- Javorick Beata S., Gaia Narciso (2007), "Differnetiatied Products and Evasion of Import Tariffs", **The World Bank, Policy Research Working Papers.**
- Jonathan Andrew K. Rose, D. Ostry (1989), "Tariffs and Macroeconomy: Evidence from the USA", **International Finance Discussion Papers**, N.365.
- Kee Hiau Looi, Alessandro Nicita, Marcelo Olarrengo (2005), "Import Demand Elasticities and Trade Distortions", **The World Bank, Development Research Group**.
- Kowalski Przemyslaw (2005), "Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries Government Revenue", **OECD Trade Policy Working Paper Series**.
- Niemi Jyrki, Ellen Huan Niemi (2002), "The Effects of China's Tariff Reduction on EU Agricultural Exports", **Xth EAAE Congress**, Expolring Diversity in the European Agri-Food System, Spain.
- Wang Qing (2001), "Import- Reducing Effects of Trade Barriers: A Cross-Country Investigation", **IMF Working Papers**, WP/02/216.
- Wang Xiaojin, Michael Reed (2014), "Estimation of U.S. Demand for Imported Shrimp by country: a Two-Stage Differnetiated Production Approach", **Southern Agricultural Economic Association** (SAEA), Annual Meeting, Dallas, Texas, USA
- http://www.trademap.org/Index.aspx